

الحركات الاحتجاجية والنظم العربية القائمة

Protest movements and existing Arab systems

دراجي اليزيد

¹ جامعة الجزائر 3، yazid.derradji@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022 / 01 / 13 تاريخ القبول: 2022 / 04 / 13 تاريخ النشر: 2022 / 06 / 30

Abstract:

The uprisings and popular revolutions in the Arab world contributed to their emergence by several factors, chief among them the youth category, which constitutes one third of the population of the Arab world, i.e. what has become known as the youth bulge, a narrow affair with a close connection with the authority, which influenced the elements of this wealth and marginalized large sectors of Arab societies, The hand of narrow elites linked to the party or the ruling family, and led to the state of political suffocation in the Arab region, to the emergence of a large number of protest movements, some of a political or social nature, and others of a religious and ethnic nature.

المؤلف المرسل: دراجي اليزيد

البريد الإلكتروني: yazid.derradji@hotmail.com

Keywords:

Protest movements; Arab political systems; Arab revolutions; Democracy; political reforms.

الملخص:

أسهمت في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي عدة عوامل على رأسها فئة الشباب التي تشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي وهو ما أصبح يعرف بالطفرة الشبابية، حيث تعاني هذه الفئة أشكالاً متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة، ورغم الثروات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية إلا أن نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة استأثرت بمقومات هذه الثروة وهمشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وتعاين المنطقة العربية من القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة، لهذا أدت حالة الاختناق السياسي الذي شهدته المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية؛ الأنظمة السياسية العربية؛

الثورات العربية ؛ الديمقراطية ؛ الإصلاحات السياسية.

1. مقدمة:

ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابة - الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية- حتى شهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بدءا من تونس، ثم في ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن، والعراق، وعمان. وأيا كانت أسماء ساحات الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة التغيير) فقد ظل الهدف ظل واحدا وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد حيث تركزت على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما تشابه نمط استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير حيث اتهم الثوار بالخيانة والعمالة، وتم استخدام العنف والترهيب، إلى جانب تشابه تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها مثلما صرح وزير خارجية الجزائر "مراد مدلسي"، بأن الجزائر ليست تونس والجزائر ليست مصر¹، وسيف الإسلام القذافي الذي أكد أن ليبيا ليست كمصر وتونس، ووزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط الذي قال إن مصر ليست تونس، لكن على أرض الواقع فإن ما حدث في تونس تكرر إلى حد كبير في مصر

و اتخذ تقريبا الطريق نفسه في ليبيا واليمن، مما قد يشكل بداية نحو التحول الديمقراطي والحرية والعدالة الاجتماعية كما شهدت بعض دول الخليج العربي، مثل عمان والبحرين حراكا اجتماعيا واسعا ومطالبات بإسقاط النظم الحاكمة. لهذا فإن إشكالتنا المحورية هي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الحركات الاحتجاجية في التأثير على الأنظمة السياسية العربية؟ وهي الإشكالية التي تتفرع عنها تساؤلات من قبيل: ما هي أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للحركات الاجتماعية؟ وما هي خصائص هذه الحركات في الوطن العربي؟ وللخوض فيها سنعتمد الفرضيات التالية:

- كلما زاد تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول زادت الفوضى وعدم الاستقرار في الوطن العربي.

- مع تزايد مظاهر القهر السياسي والاجتماعي في العديد من الدول العربية، وتساعد دور قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية.

يعتبر اختيار المنهج الملائم لدراسة الظاهرة المراد تحليلها أمر مهم حيث يكشف المنهج الظاهرة بأبعادها الواقعية وخصائصها ويتابع تطوراتها واعتمدنا في دراستنا هذه على:

- المنهج التاريخي: يأتي تركيزنا على هذا المنهج باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية بل أنه يحللها ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، حيث يعتبر الواقع نتاج تراكمات سابقة وعلى هذا الأساس يمكن القول إن دراسات الحركات الاحتجاجية تتطلب الرجوع إلى الماضي من جميع النواحي.

- منهج دراسة حالة: يقوم هذا المنهج على دراسة وضعية معينة بتعمق واستيفاء المعلومات على كل جوانب محل الدراسة، كما أنه عبارة عن دراسة معمقة لعينة الهدف منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة النموذج المختار²، وينطبق هذا على موضوع دراستنا أي موضوع الحركات الاحتجاجية والنظم العربية القائمة.

2. أسباب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:

تصاعدت الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حتى أخذت صورا و أشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى و من واقع إلى آخر و بات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي، والحقيقة أن أسبابها ومساراتها ثرية ومتنوعة، ولكن اختلفت في خبرة البلدان العربية التي شهدت على نطاق واسع وأصبح من المهم معرفة أبعادها والسياقات السياسية و الاجتماعية التي ظهرت فيها حتى يتسنى استشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة .

1.2 محركات التغيير في الوطن العربي:

✓ الطفرة الشبابية:

شهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 35 سنة أكثر من ثلث سكان المنطق، هذه الفئة العمرية التي تعاني مظاهر إقصاء اقتصادي و اجتماعي وسياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير و الحركة له، كما تعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي حيث ترتفع مستوياتها إلى 25 % بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14,4 %، وتتركز نسبها بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على

تعليم عالي حيث يمثل هؤلاء نحو 95% من الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي، وتشغل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل، كما يعاني الشباب أيضا من تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل بما أن نحو 72% منهم يشتغلون في القطاع غير الحكومي³، ولكن في السنوات الأخيرة ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والإنترنت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم، فلجئوا إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك تنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.

✓ التميش الاقتصادي والاجتماعي :

على الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة إلا أن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيث لا تزال الشعوب العربية تعاني من الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، إذ أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر، وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من هذه الدول ومع اتجاه عدد منها إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي لها بشكل ملحوظ،

مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، فتزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتمهيش واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات العمالية المطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية، ومن الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية – طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي- لا تعكس الواقع في عدد من الدول العربية، فالجماهيرية الليبية تأتي في المرتبة 53 وهذا يمثل مستوى مرتفعا، أما تونس فتقع في المرتبة 81، ومصر في المرتبة 101، وفي هذا الصدد، يقول "جلال أمين" أنه في تونس وليبيا حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها صندوق النقد الدولي أهمية وقياس بها النجاح والفشل بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها ولا يعيرها اهتماما في توزيع عبارات الشناء أو النقد.

معدل نمو الناتج القومي يرتفع ومعه متوسط الدخل والاستثمارات الأجنبية تزيد (حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية، وحدث في مصر منذ عشر سنوات)، ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا بشكل اضطراري وهي: زيادة البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية ومن ثم زيادة تأثيره بما يحدث في الخارج من تقلبات، فكانت النتيجة أن زاد الناتج القومي في تونس بعد أكثر من عشرين عاما من تطبيق سياسة الصندوق فيها بمعدل يفوق 05% سنويا، و لكن زاد فيها أيضا معدل البطالة فأصبح أكبر منه في مصر بنحو 50%، كما واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

✓ غياب الحريات السياسية

تتعرض معظم الدول العربية لضغوط داخلية وخارجية متزايدة في سبيل تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أنها لم تستجب لهذه الضغوطات واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات و الأحزاب و الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية. وإلى ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث يستعملون الديمقراطية كأداة instrument⁴ للوصول إلى السلطة ليقضى عليها- الديمقراطية- بمجرد اعتلاء كرسي الحكم.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والطائفية، والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية، وفي السنوات الأخيرة، ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية بأرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت هذه الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية، وظهر نمطين رئيسيين للتغيير في المنطقة، الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو

طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية وفي الانفصال عنها بشكل كامل كما حدث في حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية كما حدث في حالة الصومال، ولبنان، والعراق، واليمن.

أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، وقد شهدنا هذا السيناريو في تونس ومصر وليبيا، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية ومنها المغرب، وبعض دول الخليج، ويبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن على ما نعتقد.

✓ تراجع عوامل الاندماج الوطني

شهدت الدولة العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا، أو في حالة الأكراد والشيعة في العراق، كما حاولت النخب الحاكمة في العالم العربي أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة، وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق ولبنان، وأن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعا هذه الجماعات من

التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني، وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتي كما نشهد الآن في العراق، ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.

✓ تصاعد دور قوى خارجية وإقليمية

يرتبط التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه في فترات سابقة كان مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب، ولكن في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة، وقد تجلّى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان. وحتى النظم 'المعتدلة' تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً في نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي،

فبالنسبة لإيران فقد تولت قيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية، مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، والتمرد الحوثي في اليمن مما دفع البعض للتحديث عن بدأ حرب باردة جديدة في المنطقة بين المعسكر الراديكالي بزعامة إيران وسوريا، والمعسكر المعتدل بزعامة مصر والسعودية المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

2.2. القوى المحركة للانتفاضات والاحتجاجات الشعبية:

في معظم الأقطار العربية تقريبا نجد مفكرين ساخطين على الأوضاع القائمة، ذلك لأنهم على درجة عالية من التعليم ويمتلكون أفكارا متنوعة بعضها ينطوي على قدر كبير من المثالية، إلى جانب ذلك عادة ما يكون للوعاظ والمدرسين والمحامين والصحفيين وآخرين ممن يتعاملون مع الأفكار حصة في انتقاد النظام، مثل هذه العوامل تجعل بعض المفكرين ليس جميعا أو حتى الغالبية منهم يميلون إلى تطوير ما أطلق عليه جيمس هادلي بيلينجتون " عقيدة ثورية "، وهي تتمثل في إمكانية أن يستبدل بالنظام الحالي نظام آخر أفضل منه، وطبقا لبيلينجتون، فإن الثورات تبدأ " بالانفعال في عقول الأشخاص"، حيث نادرا ما يهتم العامة والعمال بالإيديولوجيات المعنوية، إنما تتركز رغباتهم في تحسين الظروف المادية، وبعبارة أخرى تزود القنوات المثالية للمفكرين الحركات الثورية بالقوة التي تجمعهم معا والأهداف التي يتوقون لتحقيقها وتوفر لهم القيادة، غير أن القوى المحركة للثورة في تونس مثلا تتمثل في الطبقة الوسطى التي تتكون من أفراد الشعب الذين استطاعوا إدراك خطورة ما تمر به بلادهم من ظلم واستبداد ونهب لثرواتهم، واستطاعوا أن يشعروا بالفقر وبما يعيشونه من ذل وهوان، وبالتالي فإن القوى المحركة لهذه الثورة هي طبقة مثقفة على وعي ودراية بحقوقها، وهي ثورة لم تكن ثورة جياع أو خارجين على القانون وإنما ثورة شعب فاض به الكيل من حكامه المستبدين ومما يعيشه من فقر وكبت للحريات⁵.

إن الاحتجاجات لصيقة بمختلف النظم السياسية فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام، أما في الثانية فإنها تركز الأزمات لأن النظام يعجز عادة عن الاستجابة لمطالب المحتجين وكثيرا ما يعمل على التحايل عليها، حيث أن تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي متنوعة، وعرفها كثير من البلدان العربية وصارت واضحة ومميزة وإن اختلفت طبيعتها من واقع إلى آخر، ولقد شاركت في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها معظم الدول العربية أربع قوى رئيسية هي: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية. وشهدت الدول التي تتمتع بقدر عال من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكا على أرضية سياسية وطبقية شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعاني استقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكا أوسع على أرضية مناطقية أو طائفية، وبرغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسي، فإن مطالبتها تشابهت إلى حد بعيد، حيث ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قبولية هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين، أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا، وكان الشباب - خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة- في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، ولعب دورا مهما في إدارة وقيادة هذه الانتفاضات، وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إحراق الشاب محمد بوعزيزي نفسه هي التي أطلقت الثورة في تونس وانتقلت شرارتها إلى المنطقة العربية، حيث جسدت قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل في العالم العربي، أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها والتحامها مع الانتفاضات الشعبية، لكن الملاحظ

أنها لعبت دورا تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية فلم تبادر النخب السياسية إلى الدعوة إلى هذه الانتفاضات الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها لها، كما حدث في الحالة المصرية والحالة التونسية، ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت الأحزاب عن حذرهما وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبي، وهذا ما جعل البعض يرى أن في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة لركوب موجة الاحتجاجات الشعبية واختطافها لصالح مصالحها الخاصة.

لقد لعبت القوى العمالية والمهنية دورا مهما في تأييد الثورات الشعبية وتأجيحها، ففي الحالة التونسية، كان لاتحاد الشغل - وهو التنظيم العمالي الوحيد في تونس- دورا رئيسيا في إنجاح الثورة، حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن انضمامه للانتفاضة الشعبية التي اندلعت بشكل عفوي، وقد أسهم انضمامه بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى، مثل الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس بن علي وإجباره على مغادرة البلاد . وفي الحالة المصرية، كان الحراك العمالي والفئوي الذي شهدته البلاد من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لانضمام قوى عمالية و مهنية دورا مهما أيضا في دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق على مبارك وإرغامه على التنازل عن السلطة، أما في الدول التي تعاني مظاهر الانقسام القبلي والطائفي، فلقد كان لقوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقية دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة، ففي اليمن مثلا كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك، للانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام، وكذلك فالوضع في ليبيا حيث كانت المناطق الشرقية التي تعاني التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام

القذافي، وأخيرا في البحرين اتخذ الحراك الشعبي صبغة طائفية، حيث مثلت الطائفة الشيعية - التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي، وذلك بالرغم من أنها تمثل الأغلبية السكانية- القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بيئة النظام السلطوية.

3.2 . مسارات الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:

هناك حركات احتجاجية لها بعد سياسي واضح كما هو الحال في المغرب وحركات أخرى لديها بعد مذهبي كما هو الحال في البحرين، وهناك حركات احتجاجية ليس لها علاقة تذكر بالسياسة وإنما هي احتجاجات من أجل لقمة العيش كما هو الحال مع الموجة الثالثة من الاحتجاجات المصرية، أما في لبنان فقد اختلط الاجتماعي والسياسي والمذهبي في قالب واحد بحيث من الصعب أن نعتبرها احتجاجات اجتماعية خالصة بدون الأخذ بعين الاعتبار أبعادها الطائفية والسياسية. فالحركات الاحتجاجية في بلد مثل لبنان اتسمت بتركيبية أبعادها وتعدد العناصر فيها في حين أن بلدا مثل البحرين أخذ الصراع الاجتماعي - السياسي فيه بعدا مذهبيا واضحا نتيجة إحساس قطاع واسع من الشيعة بالتهميش من دوائر الحكم وصنع القرار لاعتبارات مذهبية، ولقد أخذت الاحتجاجات الاجتماعية بعدا يتعلق بطرف مستعد ومهمش وآخر يستملك، وهو الأمر الذي جعل تطور احتجاجات البحرين يتعلق بحجمها ودرجة تأثيرها وليس تحولا في طبيعتها، وانتقالها مثلا من الاحتجاج الاجتماعي إلى السياسي أو العكس وإنما هي انعكاس لمعادلة ديموغرافية جعلتها من البداية تأخذ هذا الشكل السياسي المذهبي غير المتوقع في المستقبل المنظور تغييره، أما الحالة الثالثة ممثلة في الخبرة المصرية فمن من الوارد أن تؤثر بشكل مباشر في التعادلات السياسية نظرا لحساسية الفترة والسيناريوهات غير المؤكدة، والحقيقة أن الحركات

الاحتجاجية المصرية في ثوبها الجديد منفصلة عن الحركات السياسية ولكن المفارقة أنها قد تجد نفسها - على غير ما خططت - طرفا ولو غير مباشر في التأثير في معادلات سياسية جديدة بضغطها غير المباشر على مجموعة لجنة السياسات، واتهامها بأنها المسؤولة عن السياسات الاقتصادية التي تحتج عليها مما يعني إمكانية أن تساهم في تهميشها ولو بدون إرادتها أو إدراكها، خاصة أنها كانت أكثر بعدا عن العمل السياسي والحزبي مقارنة بالنماذج الأخرى⁶.

أما في المغرب فإن مسار الحركات الاحتجاجية عرف في كل مراحله مزجا بين السياسي والاجتماعي حيث شهد هذا البلد في سبعينات القرن المنصرم احتجاجات عنيفة سميت باحتجاجات الرصاص، لكن مع نهاية التسعينات بدأت حقبة جديدة من الاحتجاجات وصفت بالسلمية، والسبب المحوري لهذا التحول هو التغيير الذي طرأ على بنية النظام السياسي في المغرب، وتحوله من نظام مغلق إلى نظام منفتح نسبيا، نتيجة مجموعة من الأسباب بعضها خارجي كانهيار الاتحاد السوفياتي وزيادة الانتقادات الغربية للمغرب حول حقوق الإنسان، والآخر داخلي يتعلق بإدراك الأحزاب والنقابات أنها قادرة على الدعوة إلى الاحتجاجات والإضرابات، وهناك عامل مهم في تزايد الحركات الاحتجاجية فيه وهو تجربة حكومة التناوب (1998 - 2000) بانتقال الأحزاب التي ظلت تعارض لمدة "40" أربعين عاما إلى رئاسة الحكومة.

وبحلول عام 2000 ظهرت نوعية جديدة من الحركات الاحتجاجية وهي الإسلامية والأمازيغية، وقد حاول النظام المغربي أن يحد من قوة الاحتجاجات الاجتماعية عبر التدخل في جغرافية الأماكن العمومية، فالجيل الجديد من هذه الحركات اتسم بالعبثية وبعده عن التنظيمات الرسمية وفي ذلك دلالة على غياب المؤسسات

الوسيلة التي تعمل كحلقة وصل بين تلك الحركات والنظام السياسي، وهناك نماذج عدة للاحتجاجات في المغرب منها الاحتجاج على البطالة (حالة حركة حملة الشهادات العليا)، والاحتجاج ضد الغلاء والأسعار (لجان تنسيقية للأسعار)، والاحتجاج على التقسيم الإداري المحلي والتمثيلية المحلية (حالتا سيدي إفني وعين الشعير)، والاحتجاج على العصبية التكنوقراطية (حالة احتجاج سائقي الشاحنات وسيارات الأجرة).

أما في البحرين فتقوم معادلة الاحتجاجات الاجتماعية على ثنائية الصراع بين أقلية مذهبية مهيمنة على مقاليد الحكم والسلطة، وأغلبية مستبعدة من الحكم والسلطة، وأن هذه المعادلة ليست صفرية، فكثير من الشيعة يمكن اعتبارهم جزءا من المنظومة الحاكمة بالمعنى السياسي والاقتصادي، كما أن كثيرا من السنة يمكن اعتبارهم معارضين للنظام القائم، وفي عام 2002 أدخلت تعديلات دستورية أرست سلطات مطلقة في يد الملك من الطائفة السنية التي ينتمي إليها 30% من شعب البحرين والبقية من الطائفة الشيعية، إذ يعاني هذا البلد من مشكلتين أساسيتين كلتاهما ناتجة عن طبيعة النظام السياسي، الذي يسعى إلى تعزيز قوته الاقتصادية وتغيير التركيبة الديموغرافية، وهاتين المشكلتين تتمثلان في مشكلة الدفان (الردم) و مشكلة التجنيس.

ومشكلة الدفان ليست مشكلة بيئية فقط، ولا مسألة تخص الصيادين الذين يمتد احتجاجهم لعقود فحسب، ولا هو مسألة سعي الأسرة الحاكمة إلى السيطرة على مزيد من الثروة والاستئثار برأس المال، بل هو يعكس اقتران عقلية الاستبداد بطبائع الاستملاك، فخلق مساحات واسعة للثروة العقارية وأرض للنخبة من خلال دفن مساحة واسعة من الشواطئ من دون مراعاة حق السكن والوصول إلى الشاطئ

لسكان المناطق الساحلية، لا سيما قرى الشمال الفقيرة ذات الأغلبية الشيعية التي تعتمد على حرفة الصيد، وأيضا تحويل ملكيات أراضي الدفان بدون وثائق وتخصيص الأراضي بدون تسجيل، يعني محاولة من السلطة البحرينية لتطويق أمكنة الفقراء الشيعية وتهميش مساحاتهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بينما التجنيس فهو السعي إلى منح الجنسية لوافدين من دول أخرى وإعطائهم مزايا عديدة مثل سهولة الحصول على السكن وفرصة عمل، وتخصيص بعض من أراضي الدفان لهم، كل هذه الأمور أدت إلى ظهور العديد من حركات الاحتجاج التي اتخذت أشكالاً ووسائل مختلفة كتقديم عرائض وشكاوى إلى السلطة، أو القيام ببعض المظاهرات وأعمال الشغب، وتأسيس العديد من الحركات، كحركة الحق التي انشقت عن جمعية الوفاق الوطني التي قبلت خوض الانتخابات التشريعية عام 2006، وحركة حقوق الإنسان، وحركة الصيادين، وحركة لقمة العيش، وهي حركات ذات مظهر اجتماعي، لكنها عكست في ثناياها تلك الثنائية المذهبية، وربطت بشكل واضح بين الاجتماعي والمذهبي والسياسي في تداخل فريد من نوعه.

أما في لبنان، فهناك حدثان سياسيان كبيران مثلاً مرحلة جديدة في تطور الحركات الاحتجاجية اللبنانية: انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب عام 2000، واغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية عام 2005 والذي أدى إلى تغيير موازين القوى السياسية في البلاد، وانعكس على الحركات الاحتجاجية سواء السياسية أو المطلوبة، حيث شكلت انتفاضة الاستقلال التي جاءت كرد فعل على اغتيال الحريري بداية الإعلان عن انقسام أو مواجهة بين فريقين رئيسيين هما فريق 8 آذار و14 آذار، وكان لهذا الانقسام أثر مباشر على

الحركات الاحتجاجية بصورة جعلت من الصعب فصلها ليس فقط عن الواقع السياسي، بل أيضا عن القوى المذهبية.

ويمكن تقسيم الاحتجاجات الاجتماعية بين حركات شرعية دعت إليها مؤسسات منظمة قانونيا، وأخرى غير شرعية، حيث تحرك الاتحاد العمالي يوم 7 مايو 2007 للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، وفي تلك الأثناء قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات ضد قوى 8 آذار بالرد باحتلال بعض المواقع التابعة لتيار المستقبل، الأمر الذي جعل هذه الأحداث المطالبة تخرج عن أهدافها الاجتماعية وتدخل بقوة في مجال الصراع السياسي المباشر، والأمر نفسه ينطبق على تحرك اتحادات ونقابات النقل البري والزراعي عام 2008 احتجاجا على الأوضاع المعيشية فجاءت منضوية تحت قوى 8 آذار، وحتى الاحتجاجات الوطنية أو التي انطلقت من أهداف المصلحة العامة لم تسلم من التسييس الطائفي، فحركة حرمان أولاد المرأة اللبنانية من جنسيتها لم تحقق نجاحا يذكر بسبب تخوف القوى المسيحية من أن يغير تعديل القانون من التركيبة الديموغرافية للبلاد لصالح المسلمين، كما قامت حركات احتجاج لخفض سن الاقتراع، وقد واجهت معارضة مسيحية ومن القوى المسيطرة على السلطة، الأولى تتخوف من ازدياد الكتلة الانتخابية للمسلمين لارتفاع نسبة المواليد بينهم على المسيحيين، والثانية خوفا من تطلعات تلك الفئات العمرية الجديدة الراغبة في التغيير، ووفقا لذلك لم تنفصل الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان عن الصراع السياسي القائم، ولم تنفصل أيضا عن الأبعاد المذهبية والصراعات الإقليمية.

3. دراسة حالة تونس:

من شأن دراسة نموذج من نماذج الانتفاضات العربية أن يلقي الضوء على الجوانب التي تم تناولها في الدراسة حيث تعتبر الثورة التونسية من الثورات التي يجمع المراقبون على نجاحها بالإضافة إلى أنها نقطة بداية تفجر الثورات العربية، فتونس كغيرها من الدول العربية التي تعاني من الاستبداد والقمع والفساد المالي المستشري في الوطن العربي نهضت لتثور ضد القمع والظلم، حيث انفجرت فيها احتجاجات شعبية عندما احترق جسد البوعزيزي تمردا على حياة الهوان وصرخة في وجه الظالمين لتتحول إلى إعصار تخطى مداه البلاد التونسية، وكان هذا كردة فعل على انتحار الشاب (مظاهرات، إضرابات، غلق الطرق، مشادات مع قوات الأمن ...)،⁷ حيث خلفت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المزرية في الدولة حالة من البؤس والظلم والإقصاء السياسي، وكلها عوامل متراكمة أدت إلى تفجر الأوضاع في 14 جانفي 2011، وقد أدت الأحداث التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد إلى سقوط النموذج التونسي - الذي كان يروج له بأنه أحسن الأنظمة العربية - وذلك لأربعة أسباب رئيسة هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد، فاندلاع الثورة التونسية يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، حيث تركزت 80 % من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف، ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلى 30 %، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح - وفقا للأرقام الرسمية- بين 13% و 16%، كما شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين

الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية، وقد كشفت ثورة الشعب التونسي أيضا عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم، حيث يمثل الشباب تحت سن 30 سنة نحو نصف عدد سكان تونس التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، إذ ارتفع عدد الخريجين من 40 ألفا إلى 80 ألف خريج جامعي، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في أوساط هؤلاء، ووصلت إلى 30%، وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في هذا البلد.

أما على الصعيد السياسي، فقد كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعلما وتقدما، الوضع الذي خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، مما دفع ذلك الشاب التونسي إلى اللجوء إلى العمل الاحتجاجي المباشر، وإلى الانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة، كذلك فإن تراجع المد الإسلامي ساعد على تراجع حالة الاستقطاب التي استخدمت لتبرير الاستبداد في مراحل سابقة، كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة، وباتت تتحكم في السياسة والاقتصاد مما عمق عن أزمة شرعية النظام السياسي في تونس.

وحسب رأي بعض المحللين فإن نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية، أولها وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس، وأما السبب الثاني الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة فهو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة النظام، فعلى الرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن حصل التفاف للأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والانحادات العمالية والنقابات المهنية والمثقفين والفنانين حول الشباب وتضامهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق، والسبب الثالث، وربما هو الأهم الذي ساعد على إنجاح الثورة التونسية هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة خاصة بين المجموعة المحيطة بالرئيس وبين المؤسسة العسكرية، التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين.

إنّ الحالة التونسية تمثل حالة مخبرية لفهم تطوّرات الأحداث في الوطن العربي، وفهم أسباب قيام الثورات في الوطن العربي رغم صعوبة التأريخ لأحداث مرّ عليها وقت قصير، حيث أن التحليل والفهم النخبوي والأكاديمي الملقى على عاتق التونسيين يتمحور حول ضرورة استيعاب التحول الكبير في المنطقة، إذ ساد في بداية الثورة اعتقادٌ مغلوطن بأنّ ما جرى خصوصية تونسية وليس عربية، مردّها

نزعة تربط تونس بأوروبا وبتطور المجتمع المدني في ذلك البلد، لكن ما جرى في تونس متّصل موضوعيا بالوطن العربي عموماً، وأن هناك نهاية مرحلة في المنطقة كانت قد تمّت وبدأت مرحلة جديدة من دون استيضاح عناصرها ولم يكن هناك تنبؤ علمي واضح بما سيحدث بعد انسداد الأفق الذي ميز النظم السياسية العربية، وما جرى في تونس ومصر ودول عربية أخرى يدلّ على القاسم المشترك في الوطن العربي بنشوب الثورات، أمّا الاختلاف فيكمن في التفاصيل الثانوية، فحالة تونس توصف بأنها تلك الدولة المركزية الممتدة رغم تغيرات في تطابق تاريخها مع الجغرافيا والتحديث الذي خضعت له في عهدي بورقيبة وبن علي، وفصل مؤسسات المجتمع الأهلي عن مؤسسات الدولة الحكومية، ووضوح الأشكال والأدوار سمح بالفصل بين الدولة ونظام الحكم خاصّة عندما يتصرف الجيش باعتباره ممثلاً للدولة وليس للنظام أو لسلطة الفرد أو للأسرة الحاكمة، وإن الصفة المشتركة بين الأنظمة العربية تتمثّل في قيام قادة الأمن بأدوار سياسية، وهذه من صفات الانحلال السياسي الذي كان مشتركاً بين عدد من الأنظمة العربية، حيث أنّ ما كان يجري في الظلام بدأ يجري في العلن ويُفاخر به وقد ترافق ذلك مع فساد علني أصبح يوصف بأنه نجاح، ومن الصفات المشتركة بين الأنظمة العربية صعود طبقة رجال أعمال جدد لم يأتوا من رحم الطبقة البرجوازية بل عبر التقرب إلى الحاكم والارتباط العضوي به، وهي ظاهرة قديمة فسّرها ابن خلدون بأنها " تحوّل المراءاة إلى جاه والجاه إلى مال"، لقد تشكل وعي مشترك لدى المواطن العربي يرفض الفساد والتزاحم بين رجال الأعمال والحكم، وهو ما وحّد الحالة العربية الراضة لهذه النظم، حيث أن عفوية الثورات العربية وشعبيتها بلا قيادة واضحة سببها نشوء ظاهرة تأييد المعارضة وإضعافها، أي أن القوى المعارضة التقليدية بسبب ملاحقتها الأمنية

والتضييق وفصلها عن المجتمع أصبحت جزءاً من النظام الحاكم أو مكّلاً للشكل العام للنظام السياسي، وهذا أثار سؤالاً عمّن سيقود التغيير أو من البديل للحاكم الحالي، وهذه الحالة كانت في معظم البلدان العربية حيث أن الاعتصام في الساحات لا يؤدي إلى إسقاط النظام دائماً، إنما كثيراً ما يؤدي إلى كوارث وخيبات لأن هناك اختلافات بين البلدان العربية، خاصة في مسألة التجانس حيث إنّ المشرق العربي متنوع طائفيًا وغير متجانس، والاستعمار كان له دور كبير في تكوين الأقليات، بعكس المغرب العربي الذي يبدو أكثر تجانساً، وإنّ الصدام مع النظام يخلق شرخاً في المجتمع إذا ما كان جزءاً من المجتمع مرتبطاً ومصليحاً أو بنويًا مع النظام، ولا بد من الأخذ من أن نأخذ في الاعتبار عنصر التمايز داخل كل مجتمع عربي من أجل فهم الثورات العربية، وفرص التغيير في كل بلد على حدة وأنّ الثورة لا تنقل الشعب من الحالة المجازية إلى المادية الفعلية. كما أن الثورة الشعبية قوّة لا يمكن ردّها وأمام الأنظمة العربية أحد خيارين: إمّا أن تبدأ في الإصلاح أو تجبر عليه.

4. الخاتمة:

إن ما كان يعدّ إلى عهد قريب فعلاً مستحيلًا صنع طريق التغيير، ورفع حالة الانسداد السياسي التي أصبحت لازمة في الخطاب السياسي العربي، حيث أنّ المبادرين من الفاعلين الموقدين للشرارة الأولى للاحتجاجات لم يكونوا من محترفي الفعل السياسي الراديكالي، كما عهدناهم في أغلب خرائط المشهد السياسي العربي، لقد كان شباب الفعل الصانع للحدث يقع خارج النّفس السياسي الاحترافي، إلّا أنه انطلق من قلب المجتمع والسياسة ليقدم فعلاً تاريخياً مبدعاً ومولّداً لآفاق جديدة في العمل السياسي، كما يمكن أن نقول إنّ أسباب الحركات الاحتجاجية في معظم البلدان العربية تمثّلت أساساً في البطالة والطبقية وكانت هذه الظاهرة عنوان

معظم الأنظمة العربية التي كرّست سياسة التغيب واللعب على حساب إضعاف الأحزاب والنقابات وضرب بعضها البعض، ويظهر جليا أن هذه الاحتجاجات لم تتخذ إلاّ عنوان واحد وهو الحقوق السياسية والاجتماعية ولم ترفع فيها أي شعارات إيديولوجية سواء كانت إسلامية أو علمانية، فنحن في عصر جديد ويستحقّ منا كلّ العناية والإخلاص والجديّة، نعيش اليوم في مرحلة تبدو فيها المسارات واضحة أمام المجتمعات والدول العربية والكلّ على وعي بأن التنمية الاجتماعية والحقوق السياسية أمر لا بدّ أن يجد طريقه إلى الشعوب دون أيّ تأخير.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- إيمان أحمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أبريل 2011.
- دنيا شحاتة، مريم أمين، حركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011.
- عمار بوحوش ومحمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2001.
- عمر الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ، المغرب، لبنان، البحرين)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- عميرة عليّة الصغير، الثورة في عيني مؤرخ، المغاربة للطباعة وإشهار الكتاب، تونس 2012.
- مواقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة)، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:
- مراد مدلسي (12 فبراير 2011) ، "الجزائر ليست تونس والجزائر ليست مصر"، :www.tsa-

algerie.com

7. الهوامش :

- 1 مراد مدلسي، " الجزائر ليست تونس والجزائر ليست مصر"، 12 فبراير 2011 : www.tsa-algerie.com تمت زيارة الموقع بتاريخ : 2021-11-12
- 2 عمار بوحوش ومحمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2001، ص102
- 3 دنيا شحاتة، مريم أمين، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص.7.
- 4 يرى بعض المحللين أن الأحزاب السياسية تستعمل ما يمكن تسميته بالديمقراطية الأداتية Instrumental ، التي تمكنهم من كسب الاعتراف بحقهم في العمل السياسي والمشاركة في الحكم ويسعى ذلك بالديمقراطية السياسية عند البعض، إذ قد تغيب الديمقراطية الفكرية التي تقبل صراع الأفكار المتنوعة وتعايشها دون تفكير.
- 5 إيمان أحمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أبريل 2011، ص10.
- 6 عمر الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ، المغرب، لبنان، البحرين) ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 7 عميرة علية الصغير، الثورة في عيني مؤرخ، المغاربة للطباعة وإشهار الكتاب، تونس 2012، ص26.